

فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل الموازنة العامة الجزائرية

في ظل تقلبات أسعار النفط

The Efficacy of the Revenue Regulation Fund in

Financing Algeria's General Budget Amidst Oil Price Volatility

حكيم شنوف*

chennouf.hakim@univ-alger3.dz

تاريخ قبول النشر: 2025-12-28

تاريخ استلام المقال: 2025-11-04

Abstract:

The State General Budget is the primary instrument for achieving fiscal and economic equilibrium. However, the algerian economy faces severe challenges due to its excessive reliance on hydrocarbon revenues, exposing fiscal balances to shocks resulting from oil market fluctuations. To mitigate this severity, the revenue regulation fund was established as a mechanism to accumulate surpluses and use them to support the budget when revenues decline. Our study aimed to analyze the reality of oil price fluctuations and assess the Fund's ability to limit their effects and ensure budget financing. It was found that while the Fund contributed heavily to deficit financing, its efficacy is declining because its resources are intensely used for deficit coverage instead of being directed towards investment or sustainable development, in addition to the absence of a clear management strategy.

Key words: General Budget, Revenue Regulation Fund (RRF), Oil Prices, Hydrocarbon Revenues, Oil Windfall Surpluses, Algeria.

* جامعة الجزائر 3 (الجزائر) - أستاذ محاضر (أ)
(المؤلف المرسل) chennouf02@gmail.com

ملخص:

تعتبر الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي، غير أن الاقتصاد الجزائري يواجه العديد من التحديات نتيجة عدم استقرار مصادر التمويل، واعتماده المفرط على العائدات النفطية، مما جعل تحقيق التوازنات المالية عرضة للصدمات الناتجة عن التغيرات الحاصلة في السوق النفطية، وللتقليل من حدة التقلبات أنشئ صندوق ضبط الإيرادات كآلية لتجميع الفوائض خلال فترات الارتفاع واستخدامها عند تراجع العائدات لدعم الموازنة العامة، وهدفت دراستنا لتحليل واقع تقلبات أسعار النفط، وتقييم مدى قدرة صندوق ضبط الإيرادات في الحد من أثارها وضمان استمرارية تمويل الموازنة العامة للدولة الجزائرية. فمن خلال دراستنا تبينا بأن الصندوق ساهم بشكل كبير في تمويل العجز، ولكنه في تراجع بسبب الاستعمال المكثف لموارده في تمويل العجز بدل توجيهها للاستثمار أو التنمية المستدامة، إلى جانب غياب إستراتيجية واضحة لإدارته.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، صندوق ضبط الموارد، أسعار النفط، الإيرادات والفوائض النفطية، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة

1) الإطار النظري للموازنة العامة وصندوق ضبط الموارد

1-1) الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

2-1) ماهية صندوق ضبط الموارد ماهية صندوق ضبط الموارد

2) دور صندوق ضبط الموارد في تمويل الموازنة العامة

1-2) تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في ظل تغيرات أسعار النفط

2-2) كفاءة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة

خاتمة

مقدمة:

تعد إدارة الموازنة والتحكم في موازنتها، من القضايا الجوهرية التي تسعى الحكومات لتحقيقها، وبالنسبة للجزائر تأثر تقلبات أسعار النفط في الإيرادات العامة للدولة، لأن العائدات البترولية تمثل المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة. هذه التبعية للمورد الرعي يجعل من المالية العمومية عرضة لتقلبات خارجية تؤثر مباشرة في مستوى العجز أو الفائض المالي، ولتفادي أو التقليل من أثر تقلبات أسعار النفط، أنشئ صندوق ضبط الإيرادات في مطلع الألفية الثالثة بهدف امتصاص آثار تقلبات الأسعار النفطية وتكوين احتياطي مالي يُستخدم عند انخفاض العائدات البترولية. غير أن فعالية هذه الآلية ظلت محل نقاش، خاصة في ظلّ تذبذب موارد الصندوق، وتزايد التوقعات بتآكل رصيد الصندوق في ظل الاعتماد المفرط على العائدات النفطية.

تتمثل إشكالية البحث في طرح السؤال: ما مدى إسهام صندوق ضبط الإيرادات في تمويل على الموازنة العامة للجزائر، ومدى فعاليته في الحد من آثار تقلبات الأسعار النفطية؟

(1) الإطار النظري للموازنة العامة وصندوق ضبط الموارد:

تعتبر الموازنة العامة الإطار المالي الذي يعكس السياسة الاقتصادية للدولة، فهي تجسيد عملي لكيفية تعبئة الموارد وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية وتغطية مختلف النفقات العمومية. كما تمثل أداة للتخطيط والرقابة تمكن السلطات من إدارة المال العام بكفاءة، وللمحد من آثار تقلبات أسعار النفط تم استحداث صندوق ضبط الموارد ليعمل كآلية لتجميع الفوائض في فترات الارتفاع واستعمالها عند انخفاض الإيرادات، ولذلك وجب أن نتطرق لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من الموازنة العامة وصندوق ضبط الموارد، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية وأهداف كل منهما، والتعرف على كيفية تمويل الموازنة والدور المالي الذي يؤديه الصندوق في دعم الاستقرار المالي للدولة، بما يخدم السياسات المنتهجة بما فيها أساليب تشجيع الاقتصاد عن طريق منح الامتيازات¹.

(1-1) الإطار المفاهيمي للموازنة العامة:

يرتبط ظهور مصطلح الموازنة العامة تاريخياً بأول ظهور له بالدولة البريطانية، إذ كان وزير المالية يحمل إلى البرلمان حقيبة الوثائق الخاصة بتقديرات نفقات الدولة ومصادر تمويلها، ومنها اشتق المفهوم المتداول اليوم، ثم لم يعد المصطلح يرمز إلى الحقيبة نفسها، بل إلى مجموعة الوثائق الرسمية التي تضم الخطة المالية السنوية للدولة، والمتضمنة لتقديرات الإيرادات والنفقات المعروضة على السلطة التشريعية لاعتمادها، وقد اختلفت التعريفات التي تناولت الموازنة العامة تبعاً للمنطلقات القانونية والاقتصادية لكل باحث، فهي من منظور مالي تمثل أداة لتقدير الموارد وتخصيصها، ومن منظور اقتصادي تعد وسيلة لتحقيق التوازن بين الأهداف التنموية والاجتماعية².

• تعريف الموازنة العامة:

- من تعاريف الموازنة العامة، نذكر أنها: تقدير رسمي تعده الحكومة ويُعتمد من قبل السلطة التشريعية، يضم توقعات الدولة حول حجم الإيرادات والنفقات خلال فترة مالية محددة، غالباً سنة واحدة. وتُعد الموازنة خطة مالية تعكس السياسة العامة للدولة في إدارة مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية المحددة مسبقاً، فهي لا تقتصر على كونها أداة محاسبية لتسجيل الإيرادات والنفقات، بل تمثل برنامج عمل يتضمن مجموعة من المشاريع

والأنشطة التي تنفذها الدولة خلال السنة المالية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التنمية الشاملة³؛

- بيان تقديري لإيرادات ونفقات الدولة لمدة زمنية تقدر بسنة في الغالب، ترصد في وثيقة تعرض على السلطة التشريعية للمصادقة عليها⁴؛
- برنامج مالي لسنة مالية مقبلة، تقوم من خلاله الدولة بالقيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية⁵؛
- إيرادات ونفقات نهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية 3 والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها (من خلال النصوص القانونية المتعلقة بالمالية والمحاسبة للحكومة الجزائرية)*.

من خلال ما سبق، يمكن إعطاء تعريف شامل للموازنة العامة، أنها خطة مالية سنوية تُعدها الحكومة وتُعتمد من السلطة التشريعية، تتضمن تقديراً للإيرادات والنفقات وفق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. تمثل أداة لتوجيه الموارد العامة وتحقيق التنمية الشاملة، وتُحدد بموجب قانون المالية الذي يضبط الإنفاق والإيرادات السنوية.

● أهمية الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة أداة محورية في تجسيد الخطة المالية التي تترجم السياسات العامة إلى برامج عملية، وتحدد كيفية تعبئة الموارد وتوزيعها لتحقيق أهدافها، كما تمكن من مراقبة الأداء المالي وضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات. ويمكن أن نبين ذلك كالتالي⁶:

- **الأهمية الاقتصادية:** تسهم الموازنة العامة في تحفيز النمو الاقتصادي واستقرار الدورة الاقتصادية من خلال تنظيم الإنفاق العام والإيرادات، مما يساعد الدولة على مواجهة التضخم أو الركود وتحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي؛
- **الأهمية الاجتماعية:** تلعب الموازنة دوراً مهماً في تحسين مستوى المعيشة وتقليص الفوارق الاجتماعية عبر تمويل البرامج التنموية والخدمات الصحية والتعليمية، وتحقيق توزيع أكثر عدالة للموارد بين فئات المجتمع، وتحقيق فرص نمو متوازن وخاصة بالنسبة لمناطق الازدهار؛
- **الأهمية السياسية:** تعد الموازنة أداة رقابية وتشريعية تُبرز توجهات الحكومة، ومناقشة برنامجها السياسي، إذ يوافق عليها البرلمان بعد مناقشة بنودها، ما يجعلها وسيلة لتجسيد السياسة العامة للدولة وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام.

* المادة 06 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 08 شوال 1404 هـ الموافق لـ 07 جويلية 1984 (الجريدة الرسمية، العدد 28-1984).

• تعريف عجز الموازنة العامة:

يقصد بعجز الموازنة العامة الحالة التي تتجاوز فيها النفقات حجم الإيرادات، بحيث تعجز الموارد العامة عن تغطية الالتزامات المالية للدولة. ويعود ذلك غالبًا إلى التوسع المستمر في النفقات نتيجة زيادة حاجات المجتمع وتنامي أدوار الدولة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ارتفاع تكاليف الخدمات العامة، وقد يكون العجز متعمداً في بعض الحالات عندما تتجه الحكومة إلى زيادة الإنفاق لتحفيز النشاط الاقتصادي أو تخفيض بعض الإيرادات لتحقيق أهداف اجتماعية أو تنموية، وقد يكون غير مقصود بسبب ضعف التحصيل الجبائي أو تقلب الإيرادات النفطية، وإذا تجاوزت الإيرادات حجم النفقات تُعتبر الدولة في حالة فائض، أما إذا تجاوزت النفقات الإيرادات فإن ذلك يمثل حالة عجز. وبالتالي، يُعد العجز الوجه المقابل لاختلال توازن الموازنة العامة، ويُعتبر تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات من التحديات الكبرى التي تواجه المالية العامة، إذ يصعب في الواقع العملي الوصول إلى توازن تام ومستدام بين الجانبين.

وينقسم العجز في الموازنة العامة إلى نوعين: الأول هو عجز نقدي ينشأ عند تأخر تحصيل الإيرادات مما يسبب نقصاً مؤقتاً في السيولة رغم توازن التقديرات وتعالجه الدولة بإصدار أدونات خزانة قصيرة الأجل. أما الثاني فهو عجز مالي يحدث عند تجاوز النفقات الفعلية حجم الإيرادات خلال السنة المالية، ويتم تغطيته عبر إصدار سندات خزانة متوسطة أو طويلة الأجل لتمويل العجز⁷.

1-2) ماهية صندوق ضبط الموارد:

تسعى الدول إلى إيجاد آليات مالية تُمكنها من مواجهة تقلبات الإيرادات، خاصة تلك المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز. ومن بين هذه الآليات صندوق ضبط الموارد الجزائري الذي يُعد أداة مالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال تجميع الفوائض في فترات الرخاء لاستخدامها عند تراجع العائدات.

● تعريف صندوق ضبط الموارد:

صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية، وبالضبط لحسابات التخصيص الخاص المستقلة عن الموازنة العامة للدولة، تم إنشاؤه بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والتي نصت على ما يلي*: "يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الإيرادات".

وكما ويتميز الصندوق بخصائص⁸:

- مصادر تمويل الصندوق: تتمثل في فائض قيمة الجباية البترولية الناجمة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بإدارة شؤون هذا الصندوق؛
- أهداف الصندوق: تشمل كل من تمويل عجز الموازنة العامة المرتبطة عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى تخفيض مستوى المديونية العمومية؛
- مجال عمل الصندوق: يركز أساساً داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلاً على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلاد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية؛
- إدارة الصندوق: عملية محورية تهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، بما يحقق أهداف الصندوق في الاستقرار المالي وتغطية العجز عند الحاجة، وتعد وزارة المالية المشرفة الوحيدة على ضبط الموارد وبذلك هي الأمر بالصرف.

- التعديلات التي أضيفت على صندوق ضبط الموارد:

شهد صندوق ضبط الموارد في الجزائر منذ تأسيسه عدة تعديلات قانونية وتنظيمية، جاءت استجابة للتطورات الاقتصادية والمالية التي عرفتها البلاد. وقد هدفت هذه التعديلات إلى تعزيز فعالية الصندوق في مواجهة تقلبات أسعار النفط وضمان استقرار الموازنة العامة للدولة. وهذا من خلال تحسين أساليب تسيير الموارد المالية للصندوق وتوجيهها نحو دعم الاستدامة المالية وتقليل العجز. و الجدول التالي يبين هذه التعديلات⁹:

* القانون 10-2000 المؤرخ في 07 ربيع الآخر 1421هـ الموافق لـ 09 يوليو 2000م المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 (الجريدة الرسمية، العدد 44-2000م).

الجدول 01 - التعديلات التي أدرجت على صندوق ضبط الإيرادات

التاريخ	القانون، القرار أو المرسوم	الحدث
28 جوان 2000	القانون 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 هـ الموافق لـ 27 يونيو 2000م المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.	أقرت المادة العاشرة منه فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 102-302 الذي عنوانه "صندوق ضبط الموارد".
13 فيفري 2002	المرسوم التنفيذي 02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 هـ الموافق لـ 6 فيفري 2002م المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه "صندوق ضبط الموارد"	أقر هذا المرسوم مواد تحدد كيفية تسير الحساب وجاء في باب الإيرادات: فوائض القيم الجبائية الناتجة عن تخطي سعر النفط للسعر المرجعي؛ وكل الإيرادات المتعلقة بسير الصندوق. في باب النفقات: ضبط نفقات توازن الميزانية؛ وتخفيض الدين العمومي.
29 ديسمبر 2003	القانون 22-03 المؤرخ في 4 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2003م المتضمن قانون المالية لسنة 2004	تم إضافة في باب إيرادات الصندوق تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسديد المديونية الخارجية
08 أوت 2004	المرسوم التنفيذي 04-232 المؤرخ في 17 جمادى الثانية 1425 هـ الموافق لـ 04 غشت 2004م، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 02-67.	في باب النفقات: تعديل مهمة الصندوق لتمويل عجز الموازنة.
12 أبريل 2006	القرار المؤرخ في 2 ذي القعدة 1426 هـ الموافق لـ 04 ديسمبر 2005م المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات المقيدة في حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه "صندوق ضبط الموارد".	إضافة في باب نفقات الصندوق مهمة التسديد المسبق للدين العمومي.
15 نوفمبر 2006	المرسوم التنفيذي 06-397 المؤرخ في 30 شوال 1427 هـ الموافق لـ 12 نوفمبر 2006م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 02-67.	تحديد الحد الأدنى لرصيد الصندوق بـ 740 مليار دينار.
29 ديسمبر 2016	القانون 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1428 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2016.	في باب النفقات: تم إلغاء المرسوم 06-397 الذي نص على تحديد الرصيد الأدنى للصندوق، والاكتفاء بتمويل عجز الموازنة.

المصدر: سمير أوسعيد (2023)، «إمكانية تحويل صندوق استقرار إلى صندوق استثمار -حالة صندوق ضبط الموارد-»، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 264..

من الجدول، يمكن أن نلاحظ التعديلات والتطورات التي مست الجانب التشغيلي والقانوني المنظم لصندوق ضبط الموارد منذ إنشائه سنة 2000 إلى غاية التعديلات التي طرأت سنة 2016، وبرزت التغيرات في مهامه ووظائفه ضمن السياسة المالية للدولة الجزائرية، حيث حددت كفاءات تسييره سنة 2002 ليستخدم في تمويل توازن الموازنة وتسديد الدين العمومي، وتوسعت مصادر تمويله سنة 2003 بإضافة تسبيقات بنك الجزائر، قبل أن تتوسع مهامه سنة 2004 لتشمل تمويل عجز الموازنة. وفي السنوات اللاحقة، خُصص جزء من موارده لتسديد الدين العمومي مسبقاً، كما حُدد سنة 2006 حد أدنى لرصيده قدره 740 مليار دينار لضمان استدامته، غير أن قانون المالية لسنة 2016 ألغى هذا التحديد مكتفياً بجعل الصندوق وسيلة لتمويل العجز، ما يعكس إمكانية نضوب الصندوق أو بمعنى الرصيد الصفري في ظل تراجع الإيرادات النفطية، وهذا ما حدث بالفعل سنة 2017¹⁰.

(2) دور صندوق ضبط الموارد في تمويل الموازنة العامة:

يُعتبر صندوق ضبط الموارد إحدى الآليات المالية التي اعتمدتها الجزائر من أجل مواجهة تقلبات أسعار النفط وضمان استقرار تمويل الموازنة العامة، إذ أنشئ بهدف تجميع الفوائض البترولية واستخدامها في تسديد الديون وتغطية العجز عند الحاجة. وتبرز فعاليته من خلال قدرته على دعم التوازنات المالية للدولة خلال فترات انخفاض الإيرادات النفطية، غير أنّ أدائه يتأثر يتعلق بمدى تراجع أسعار النفط وتزايد متطلبات الإنفاق العمومي، ما جعل دوره ينتقل أحيانا إلى وسيلة ظرفية لتمويل العجز وضمان استمرارية الإنفاق العمومي.

(1-2) تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في ظل تغيرات أسعار النفط:

يتأثر تطور رصيد الموازنة العامة بتغيرات أسعار النفط، ولفهم الديناميكية المالية العمومية في الاقتصادات الريعية، وعلى رأسها الجزائر. فلا بد التطرق لمؤشر سعر النفط لأن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الأساسي لتمويل الموازنة، فإن أي تقلب في أسعار النفط ينعكس مباشرة على حجم الإيرادات العامة، ومن ثَمَّ على رصيد الموازنة. فعندما تشهد الأسعار ارتفاعا، تتحسن الوضعية المالية للدولة وتسجل الموازنة فائضا، أما عند انخفاضها، فيظهر العجز ويزداد الضغط على الموارد العمومية، وخاصة وأن الاقتصاد يعتمد على المحروقات وبواجه عقبات كبرى¹¹:

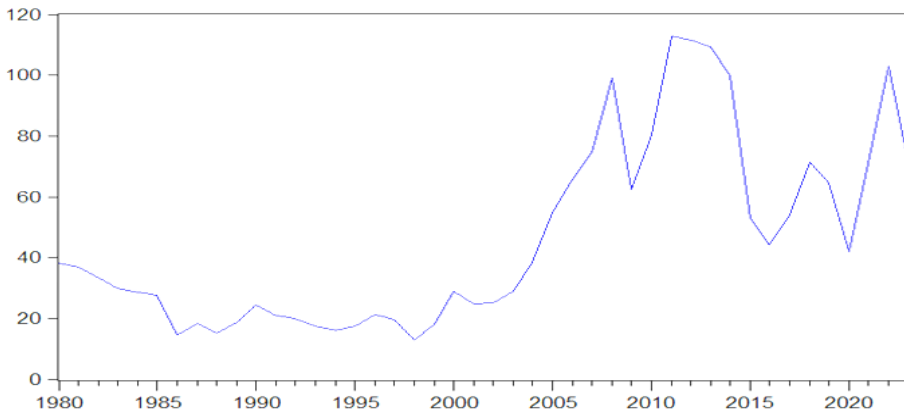
• تغيرات أسعار النفط:

تعتبر أسعار النفط عاملاً محورياً في تحديد ملامح الاقتصاد الجزائري، إذ يعتمد بشكل كبير على عائدات تصدير المحروقات لتمويل نفقاته وتحقيق توازنه المالي، وعليه فإن أي تغير في الأسعار العالمية يترك أثراً مباشراً على المداخل العمومية ومستوى النمو الاقتصادي. فعندما تشهد الأسعار ارتفاعاً، تتحسن الإيرادات وتزداد قدرة الدولة على الإنفاق والاستثمار، أما في فترات الانخفاض، فتراجع الموارد ويتسع عجز الموازنة والميزان التجاري. هذا التذبذب المستمر يكشف عن هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف تنوع مصادر تمويله، مما يجعل من الضروري تبني سياسات اقتصادية أكثر مرونة واستدامة تقلل من الاعتماد على النفط وتدعم تنوع القاعدة الإنتاجية للبلاد، وقد شهدت أسعار النفط عبر العقود الماضية تغيرات وأزمات متكررة أثرت بشكل واضح على الاقتصاد الجزائري، إذ تأثرت البلاد مباشرة بكل صعود أو هبوط في السوق النفطية العالمية. فقد أدت فترات الارتفاع، مثل تلك المسجلة

في بداية الألفية الثالثة، إلى تحسن كبير في الإيرادات وتراكم احتياطات مالية معتبرة، في حين كانت فترات الانخفاض، كأزمة 2014 أو انهيار الأسعار سنة 2020، سبباً في تراجع حاد للعائدات النفطية وظهور عجز مالي وتجاري متزايد، ويمكن أن نبين تغيرات أسعار النفط وحالة عدم اليقين المتعلقة بمدخيل الموارد النفطية من خلال الشكل الموالي:

الشكل 02 - تغيرات السعر النفط (1980-2023)

الوحدة: دولار للبرميل



المصدر: بولرباج بوخاري & عبد القادر بادن (2024)، «دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري: حالة الجزائر (1980-2023)»، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 19، العدد 02، ص 467-484

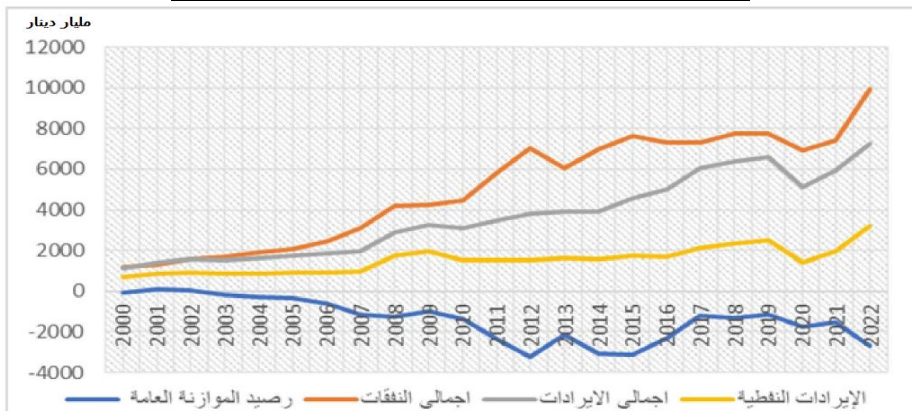
يظهر المنحنى تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة 1980-2023، حيث يتضح أن الأسعار شهدت تقلبات حادة عبر العقود. فبعد مرحلة من الانخفاض النسبي في الثمانينيات والتسعينيات، بدأت الأسعار في الارتفاع تدريجياً مع مطلع الألفية الثالثة نتيجة زيادة الطلب العالمي، لتبلغ ذروتها سنة 2008 متجاوزة حاجز 100 دولار للبرميل. ثم تراجعت بفعل الأزمة المالية العالمية قبل أن تعاود الصعود مجدداً بين سنتي (2010-2014)، بعد ذلك سجلت الأسعار انخفاضاً حاداً سنة 2015 نتيجة تخمة المعروض النفطي، تلتها تقلبات جديدة بلغت أقصاها خلال أزمة جائحة كوفيد-19 في سنة 2020، يعكس هذا التطور الطابع الدوري وغير المستقر للسوق النفطية، وهو ما يجعل الإقتصادات الريعانية مثل الجزائر

عرضة لتقلبات حادة في الإيرادات العامة تبعاً لحركة الأسعار في السوق الدولية. بحيث تتحسن الإيرادات البترولية وتُسجل الموازنة فائض مالية تسمح بتمويل النفقات العامة وزيادة الإنفاق مما يعزز النمو الاقتصادي، أما في فترات انخفاض الأسعار، فتتراجع الإيرادات بشكل حاد، مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة وصعوبة في تمويل النفقات الأساسية، خاصة مع بقاء مستويات الإنفاق مرتفعة. هذا الوضع يضطر الحكومة إلى اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد أو إلى التمويل لتغطية العجز.

• تطور رصيد الموازنة العامة:

يعد رصيد الموازنة العامة مقياساً أساسياً للتوازن المالي، فالعجز المستمر يعكس اختلالاً بين الإيرادات والنفقات، في حين أن تحقيق فائض يدل على قدرة الدولة على تمويل التزاماتها دون اللجوء إلى الاستدانة. لذلك، فإن الحفاظ على توازن الموازنة يتطلب تبني سياسات اقتصادية رشيدة، تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع القطاعات غير النفطية، وتعزيز الموارد الجبائية الداخلية بما يضمن استدامة مالية واستقراراً اقتصادياً على المدى الطويل، ويرتبط رصيد الموازنة بحجم النفقات والإيرادات، والأخيرة ترتبط بأسعار النفط، ويمكن أن نبين تطور رصيد الموازنة العامة من خلال الشكل الموالي:

الشكل 01 - تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات
<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/prevision-et-politiques-ar>

من الشكل، نلاحظ تطور رصيد الموازنة العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2000-2022) ارتبط ارتباطا وثيقا بين مسار هذا الرصيد والتقلبات في كلٍّ من الإيرادات النفطية والنفقات العامة؛ إذ يتضح أن الفوائض المسجلة في مطلع الألفية كانت نتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات البترولية، بينما بدأت العجزات تتفاقم مع تراجع تلك الإيرادات منذ 2014 مقابل استمرار النمو الكبير في حجم النفقات، خصوصاً الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، ما أدى إلى اختلال هيكلي بين الموارد والنفقات. ونلاحظ أنه من سنة 2000 إلى 2002، تم تسجيل فائض طفيف في الموازنة، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وتحسن الإيرادات البترولية، ولكن في أغلب الفترات سجلت الموازنة عجزاً متزايداً، وصل إلى ذروته في سنوات مثل 2011 و2012 حيث تجاوز العجز 3000 مليار دينار. كما يلاحظ تحسن الإيرادات في بعض السنوات، مثل 2022، لم يكن كافياً لتغطية النفقات المرتفعة، مما يعكس ضعف مرونة السياسة المالية وارتفاع درجة تبعية الموازنة لعائدات النفط، وهو ما يجعل رصيد الموازنة يعكس بوضوح طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على قطاع المحروقات دون تنوع فعلي في مصادر الدخل.

(2-2) كفاءة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة:

تبرز أهمية تقييم صندوق ضبط الموارد كخطوة أساسية لفهم مدى نجاعته ونجاحه في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، والمتمثلة في ضمان استقرار المالية العمومية، وامتصاص التقلبات الناجمة عن تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية. فمن خلال تحليل أدائه عبر السنوات، يمكن تحديد مدى قدرته على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتمويل عجز الموازنة دون اللجوء المفرط إلى الاقتراض. كما يسهم هذا التقييم في الكشف عن نقاط القوة والضعف في آليات عمل الصندوق، ومدى فعالية استخدام موارده في دعم الاستقرار الاقتصادي، فهو يمثل أداة لتنفيذ السياسة المالية الوقائية، وتحقيق نوع من الاستدامة في تمويل الإنفاق العمومي دون اللجوء المفرط إلى الاقتراض أو التمويل التضخمي، غير أن فعالية الصندوق لم تكن ثابتة على مدى السنوات، إذ تأثرت بمدى التغيرات في العائدات البترولية، ومستوى الإنفاق العمومي، أما في ما يخص آفاق تطويره، فتتجه الجهود نحو تعزيز شفافيته، وتوسيع مصادر تمويله لتشمل موارد غير نفطية، مع تحسين آليات تسييره واستثماره لضمان فعاليته على المدى الطويل، بما يسهم في تقليص التبعية للقطاع النفطي وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

• استعمالات صندوق ضبط الموارد:

تتنوع استعمالات صندوق ضبط الموارد الجزائري تبعا للظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد، حيث يُستخدم في تمويل عجز الخزينة العامة، وتسديد الديون العمومية، ودعم بعض الالتزامات المالية الاستراتيجية للدولة. كما يشكل وسيلة لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي والحفاظ على الاستقرار المالي الكلي، ويمكن الوقوف على مدى فاعلية الصندوق في أداء مهامه ودوره في دعم السياسة المالية للدولة خلال فترات التذبذب في الإيرادات النفطية، من خلال تتبع استعمالات الصندوق عبر مختلف السنوات كالتالي:

الجدول 02 - استعمالات صندوق ضبط الموارد (2000-2022)

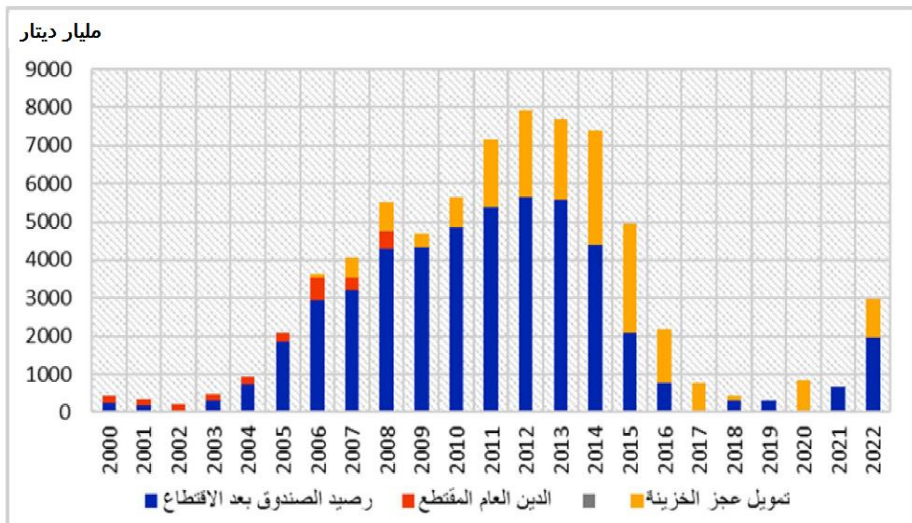
السنة	فائض الجباية البيترولية	تمويل الخزينة	عجز	تسديد البنك الجزائري	الدين العام المقتطع	رصيد الصندوق بعد الاقتطاع
2000	453.24	0.00	0.00	0.00	221.10	232.14
2001	123.86	0.00	0.00	0.00	184.47	171.53
2002	26.50	0.00	0.00	0.00	170.06	27.98
2003	448.91	0.00	0.00	0.00	156.00	320.89
2004	623.50	0.00	0.00	0.00	222.70	721.69
2005	1368.84	0.00	0.00	0.00	247.84	1842.69
2006	1798.00	91.53	0.00	0.00	618.11	2931.05
2007	1738.85	531.95	607.96	0.00	314.46	3215.53
2008	2288.16	758.18	0.00	0.00	465.44	4280.07
2009	400.68	364.28	0.00	0.00	0.00	4316.47
2010	1318.31	791.94	0.00	0.00	0.00	4842.84
2011	2300.32	1761.46	0.00	0.00	0.00	5381.70
2012	2535.31	2283.26	0.00	0.00	0.00	5633.75
2013	2062.23	2132.47	0.00	0.00	0.00	5563.51
2014	1810.32	2965.67	0.00	0.00	0.00	4408.16
2015	552.19	2886.51	0.00	0.00	0.00	2073.85
2016	98.55	1387.94	0.00	0.00	0.00	784.46
2017	0.00	784.46	0.00	0.00	0.00	0.00
2018	437.41	131.91	0.00	0.00	0.00	305.50
2019	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	305.50
2020	526.85	832.35	0.00	0.00	0.00	0.00
2021	682.10	0.00	0.00	0.00	0.00	682.10
2022	2295.75	1011.27	0.00	0.00	0.00	1966.59

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية الجزائرية، مديرية السياسات والتوقعات

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/prevision-et-politiques-ar>

من الجدول 02، نلاحظ بأن أن صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر عرف تطورًا متباينًا تبعًا لتقلبات أسعار النفط، باعتبار أن موارده تعتمد أساسًا على فائض الجباية البترولية، خلال فترات ارتفاع الأسعار، سجل الصندوق فوائض هامة مكنته من تمويل عجز الخزينة وتسديد الديون دون اللجوء إلى التمويل الخارجي، غير أن تراجع أسعار النفط أدى إلى تقلص موارده واستنزاف رصيده تدريجيًا، وقد عكس ذلك هشاشة الاعتماد على الموارد البترولية. ويمكن أن نبين تطور رصيد الصندوق واستخداماته من خلال الشكل الموالي:

الشكل 02 - استعمالات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الباحث تبعًا على معطيات الجدول 02.

من خلال الشكل 02، نلاحظ تطور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) بأن الصندوق كان أحد الركائز الأساسية في تمويل الخزينة العمومية، إذ ارتبط أداؤه ارتباطًا وثيقًا بتقلبات فائض الجباية البترولية، التي تُعد المؤشر الرئيس لموارده. يعكس تطور رصيد الصندوق عبر السنوات ديناميكية السياسة المالية الجزائرية في مواجهة التغيرات في أسعار النفط العالمية، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين التمويل الذاتي والتمويل بالعجز، ونميز من خلال تتبع استخدامات الصندوق عدة مراحل نبينها كالتالي:

المرحلة الأولى الممتدة من سنة 2000 إلى 2012، سجل الصندوق نمواً مطرداً في رصيده، منتقلاً من 232.14 مليار دينار سنة 2000 إلى 5633.75 مليار دينار سنة 2012، نتيجة تحقيق فوائض بترولية مرتفعة تجاوزت في بعض السنوات 2300 مليار دينار مثل (سنة 2011 و 2012)، وقد مكن هذا المستوى من الموارد الدولة من تمويل عجز الخزينة داخلياً، والذي بلغ على سبيل المثال 1761.46 مليار دينار في 2011 و 2283.26 مليار دينار في 2012، دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أو التمويل التضخمي. تعكس هذه المؤشرات قدرة الصندوق على امتصاص الصدمات المالية ودعم الاستقرار الميزناتي خلال فترات الازدهار النفطي.

أما المرحلة الثانية، الممتدة من 2013 إلى 2017، فقد تميزت بانعكاس الاتجاه، إذ أدى انخفاض أسعار النفط إلى تقلص الفوائض البترولية لتصل إلى 552.19 مليار دينار سنة 2015 و 98.55 مليار دينار سنة 2016، مقابل مستويات عجز مرتفعة بلغت 2965.67 مليار دينار سنة 2014 و 2886.51 مليار دينار سنة 2015. هذه الفجوة بين الإيرادات والنفقات دفعت السلطات إلى السحب المكثف من الصندوق لتمويل العجز، ما أدى إلى تراجع الرصيد من 5563.51 مليار دينار سنة 2013 إلى 0.00 مليار دينار سنة 2017، وهو ما يؤثر على استنزاف كامل لاحتياطياته المالية.

في المرحلة الأخيرة (2018-2022)، ومع غياب موارد معتبرة في الصندوق، واجهت الخزينة العمومية صعوبات في تغطية نفقاتها، ما استدعى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي سنة 2017 لتعويض النقص. ومع ذلك، أدى تحسن أسعار النفط مجدداً ابتداءً من 2021 إلى تسجيل فائض بترولي بلغ 2295.75 مليار دينار سنة 2022، ما سمح بإعادة تكوين رصيد بلغ 1966.59 مليار دينار في السنة نفسها. غير أن هذا التحسن يبقى ظرفياً، إذ يعكس اعتماد المالية العمومية المستمر على الإيرادات النفطية لتمويل الخزينة.

من الناحية الأكاديمية، تُبرز هذه المؤشرات أن تمويل الخزينة عبر صندوق ضبط الإيرادات كان فعالاً خلال فترات الوفرة، لكنه يفقر إلى الاستدامة الهيكلية. فارتفاع رصيد الصندوق لا يرتبط بتحسين الأداء الاقتصادي الداخلي، بل بتقلبات خارجية في أسعار النفط. كما أن تراجع الفوائض يؤدي مباشرة إلى زيادة العجز في الخزينة واستنزاف الموارد الاحتياطية. وبالتالي، فإن ضمان فعالية الصندوق في تمويل الخزينة مستقبلاً يتطلب إعادة توجيه السياسة المالية نحو تنويع مصادر الإيرادات، وتوسيع الوعاء الجبائي، وترشيد النفقات العامة، بما يتيح تحويل الصندوق من آلية ظرفية إلى أداة دائمة لدعم الاستقرار المالي في المدى الطويل.

• تحديات صندوق ضبط الموارد:

يرتبط مستقبل صندوق ضبط الإيرادات الجزائري ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية وأسعار النفط بصفة خاصة، إذ يعتمد أدائه بدرجة كبيرة على استدامة إنتاج

وتصدير النفط. وبالنظر إلى تطور السوق النفطية خلال العقدین الأخيرین، یلاحظ أن مستوى الإنتاج الوطنی من النفط یقدر بأقل من ملیون برميل یومیا، وهو مستوى لم یعرف ارتفاعا کبیرا مقارنة بالاحتیاطیات المتاحة، التي لا تتجاوز 1.5% من مجموع الاحتیاطات العالمیة. كما أن وتیرة استغلال هذه الموارد تبقى محدودة بالنظر إلى الصعوبات التقنیة والمالیة التي تواجهها الجزائر فی مجال الاستثمار الطاقوی، كما أن برز التحديات التي قد تواجه الصندوق فی المستقبل مرتبطة بانخفاض أسعار النفط فی الأسواق العالمیة، وتتأمی المناقصة بین الدول المنتجة، خاصة مع توسع صادرات بعض الدول وظهور مصادر طاقة بديلة. كما أن اعتماد الاقتصاد الوطنی على العائدات البترولیة یشكل عامل هشاشة یجعل الصندوق عرضة لتقلبات السوق، مما یستدعی تنويع مصادر الإيرادات وتوسيع القاعدة الإنتاجیة خارج قطاع المحروقات، كذلك یشكل الاستهلاك الداخلی المتزايد للطاقة أبرز التحديات التي تواجه صندوق ضبط الإيرادات الجزائری مستقبلا، إذ یشكل عامل ضغط مباشر على قدرة البلاد فی الحفاظ على مستوى الصادرات النفطیة والغازیة، وبالتالي على حجم العائدات التي تغذی الصندوق. كما یواجه صندوق ضبط الإيرادات فی الجزائر أكبر تحدی، وهو إمكانية تنويع مصادر دخله وتقليل اعتمادیه على العائدات البترولیة، خاصة من خلال إنشاء صندوق استثماري سیادی یوجه لتوظيف الفوائض المالیة فی مشاريع إنتاجیة وتنمویة تدر عائدات مستدامة. إن تأسيس مثل هذا الصندوق سیسمح بتحويل الفوائض النفطیة إلى ثروة دائمة تسهم فی تمويل التنمية الاقتصادیة، وتخفيف أثر تقلبات أسعار النفط على المالیة العامة، وضمان استقرار طویل الأمد للسياسات المالیة والاقتصادیة فی البلاد.

خاتمة:

كشفت هذه الدراسة عن ضرورة تبني إصلاحات هيكلية عميقة تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات وتوسيع القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، مع تطوير أدوات مالية جديدة أكثر مرونة واستدامة. كما يتعين تحسين حوكمة إدارة الموارد البترولية وضمان توجيه الفوائض نحو استثمارات إنتاجية تولد قيمة مضافة دائمة.

من نتائج البحث:

- أظهر تحليل التطورات المالية أن الموازنة العامة في الجزائر شديدة الارتباط بتقلبات أسعار النفط، حيث يؤدي أي انخفاض في الأسعار إلى تراجع الإيرادات وارتفاع العجز بشكل مباشر؛ أكدت البيانات أن صندوق ضبط الإيرادات كان فعالا في مرحلة الوفرة البترولية من خلال تمويل العجز وتسديد جزء من الدين، غير أن دوره تراجع مع بداية انخفاض الأسعار منتصف سنة 2014، ما أدى إلى استنزاف موارده بالكامل؛ بينت الدراسة أن غياب استراتيجية واضحة لإدارة موارد الصندوق، وعدم تنوع مصادر تمويله، وتزايد الاستهلاك الداخلي للطاقة، كلها عوامل جعلت الصندوق عاجزا عن الاستمرار في دعم الموازنة العامة على المدى الطويل.

وبناء على نتائج التحليل، هناك توصيات:

- ١٤ ضرورة تبني سياسة اقتصادية شاملة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية غير البترولية؛
- ١٥ إعادة النظر في الآليات عمل صندوق ضبط الإيرادات عبر وضع إطار قانوني وتنظيمي جديد يضمن استدامته وفعاليته، مع اعتماد مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة موارده؛
- ١٦ العمل على ترشيد الاستهلاك الداخلي للطاقة من خلال مراجعة تدريجية للدعم، وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في مختلف القطاعات؛
- ١٧ توجيه الفوائض البترولية نحو إنشاء صناديق استثمارية سيادية تساهم في تمويل مشاريع تنمية وإنتاجية طويلة الأجل بدل الاقتصاد على تمويل العجز؛
- ١٨ تعزيز القدرات المالية للدولة عبر إصلاح النظام الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية بما يقلل من تبعيتها لعائدات المحروقات؛
- ١٩ تطوير آليات التنبؤ المالي وإدارة المخاطر لمواجهة الصدمات الخارجية وضمان استقرار المالية العامة على المدى المتوسط والطويل.

الهوامش والمراجع:

- 1 Véronique CHAMBAUD, «Guide fiscal et social du créateur d'entreprise», Dunod (8^e ed), 2015, Paris, p. 2.
- 2 سعيد عبد العزيز عثمان & شكري رجب العشماوي (2007)، «اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)»، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 528.
- 3 إبراهيم علي عبد الله & أنور العجاردة (2003)، «المالية العامة»، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ص 29.
- 4 غازي عناية (1998)، «المالية العامة والتشريع الضريبي»، دار البيارق، عمان، ص 207.
- 5 عاد حمود القيسي (2008)، «المالية العامة والتشريع الضريبي»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 89.
- 6 لحسن دردوري (2014)، «سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر- تونس»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص ص 99- 100.
- 7 نسرين كزير (2019)، «دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007-2016)»، أطروحة دكتوراه العلوم الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، ص 34.
- 8 خالد بن عمر، جيلالي بوززامة & لمجد بوزيدي (2018)، «انعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر»، مجلة "البحوث الاقتصادية والمالية"، جامعة أم البواقي، المجلد 05، العدد 02، ص ص 263-285.
- 9 سمير أوسعيد (2023)، «إمكانية تحويل صندوق استقرار إلى صندوق استثمار -حالة صندوق ضبط الموارد-»، أطروحة دكتوراه العلوم الثالث في علوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 264.
- 10 ارجع إلى:
- هجيرة مكاي و محمد بوبكر (2020)، «دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2010-2018»، مجلة "المالية والأسواق"، مخبر البحث "الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية"، جامعة مستغانم، المجلد 07، العدد 01، ص ص 252-266؛
- بوخاري بولرباح & عبد القادر بادن (2024)، «دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري: حالة الجزائر (1980-2023)»، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 19، العدد 02، ص ص 467-484.

11 ارجع إلى:

- Rafik BOUKLIA-HASSANE, «L'économie algérienne face à la diversification: Quelles perspectives?», In Revue "Les cahiers du CREAD", Centre de recherche en économie appliquée pour le développement, Alger, Vol. 29, n° 106, 2013, pp. 37-62 ;
- بوخاري بولرباح & عبد القادر بادن، مرجع ذكره؛
- خالد بن عمر، جيلالي بوززامة & لمجد بوزيدي، مرجع ذكره.